

ويسوى معاش مديري الجامعات الشاغرين لوظائفهم وقت صدور هذا القانون على أساس المرتب الذي يتقاضونه بشرط ألا يتجاوز المعاش ١١٠ جنيهاً شهرياً .

مادة ٥ - يطبق جدول المرتبات والمكافآت المشار إليه في المادة السابقة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤، وتسوى حالات أعضاء هيئات التدريس والمعيدون الشاغرين لوظائفهم وقت تطبيقه على أساس منحهم أول مربوط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدير إدارة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤

بإستبعاد شركة الأهرام للستحضرات الطبية والكياوية من شركات القطاع العام

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات المختصة المنصوص عليها في القرارات بقوانين أرقام ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠ لسنة ١٩٦١ وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ بتحويل مجالس إدارة الجهات الإدارية ومجالس إدارة المؤسسات العامة التي تساهم في منشآت تصدير القطن سلطة الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والخزانة رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد قيمة أسهم بعض الشركات ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية والمستلزمات الطبية رقم (٣) لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبعد شركة الأهرام للستحضرات الطبية والكياوية من الجدول المرافق للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ما

مدير إدارة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤

بتقرير وضع حكم استثنائي من بعض أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب لأطيان الزراعية

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما تعتبر طلبات القسمة المقدمة للجان القسمة المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه والمقيدة بسجلاتها حتى ١٢/٣١/١٩٦٢ في حكم الطلبات المقدمة في الميعاد القانوني متى كان أصحابها من المستحقين الأجانب المقيمين خارج الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

مدير إدارة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر